أثر بعض المتغيرات على المديونية الخارجية في مصر للمدة (١٩٩٤ – ٢٠١٤)

م.م. زياد عزالدين طه طالب
جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد

م.م. عبير باسل سعدالله السلطان
جامعة الموصل / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص :

سعت مصر لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية ، اهتمت مصر بعملية التنمية هدفا للتخلص من حالة التخلف والتعجيل بالتنمية الاقتصادية، الا ان عدم القدرة على تسديد خدمة الدين تعرقل مسيرة مصر نحو التقدم والنمو الاقتصادي ، لذلك عملت على بذل الكثير من الجهود للتخفيف من حدة آثار أعباء المديونية الخارجية.

Effect of Some Variables on External Indebtedness in Egypt for the Period (1994-2014)

Abstract:

Egypt has worked to narrow the gap between it and developed countries by borrowing from international financial institutions. Egypt was concerned with the development process as a goal to get rid of underdevelopment and accelerate economic development.

However, the inability to repay debt impedes Egypt's march towards progress and economic growth, Therefore, Egypt has made a lot of efforts to alleviate the effects of external debt burdens.

منهجية البحث :

أولاً– فرضيـة البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها : توجد علاقة ايجابية وسلبية بين المديونية الخارجية لمصر وحجم الصادرات والاستيرادات وسعر الصرف .

ثانياً– هدف البحث : بغية التحقق من صحة الفرضية المذكورة آنفاً، هدفت الدراسة إلى ما يأتي :

١. تحليل التطور الحاصل في حجم المديونية الخارجية للاقتصاد المصري للمدة (١٩٨٠ – ٢٠١٤).

٢. قياس وتحليل العلاقة بين اثر تزايد أعباء الديون الخارجية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية للدول وباستعمال أسلوب التحليل الإحصائي والقياسي .

٣. **ثالثاً – أسلوب البحث :** اعتمد منهج البحث في هذه الدراسة أسلوب المنهجية الاستقرائية والتحليل القياسي للمتغيرات التي تم اعتمادها، وكذلك استخدم اسلوب التحليل الإحصائي والقياسي من خلال حزمة البيانات لنظام (**spss22**) والاعتماد على نتائج اختبارات (**t, F, R^2, D – W**)، واتخذ البحث المدة (١٩٩٤– **2014**) كمدة للدراسة لأن هذه المدة تضم الكثير من التغيرات الاقتصادية والسياسة التي مر بها الاقتصاد المصري .

رابعاً – هيكل البحث :

وقد تم توضيح البحث في الفقرات الاتية :

المبحث الأول : الدراسات السابقة .

المبحث الثاني : مبررات التمويل الخارجي .

المبحث الثالث : تحليل واقع اسباب المديونية الخارجية للاقتصاد المصري .

المبحث الرابع : نموذج الدراسة .

المبحث الاول : الدراسات السابقة

١– دراسة (حمادي ، ٢٠٠٦) الموسومة :

المديونية الخارجية لبعض الدول العربية ودورها في صنع القرار السياسي للمدة (١٩٨٥ – ٢٠٠٥) : استهدفت تلك الدراسة واقع المديونية الخارجية لبعض الدول العربية وتحليل وتقدير اتجاه حجم المديونية الخارجية ومدى تاثير المديونية على صنع القرار السياسي لبعض الدول العربية(الاردن وسوريا ولبنان) ومعرفة اتجاه حجم هذه المديونية ونسبها إلى بعض متغيرات الاقتصادية في دول العينة،وذلك باعتماد الباحث على اسلوب التحليل الاقتصادي المستند إلى بعض المعطيات الاقتصادية ومن ثم اعتماد اسلوب تحليل الاتجاه العام لحجم المديونية الخارجية ونسبتها إلى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الصادرات لمعرفة صورة مستقبلية عن تطور المديونية دول العينة .

ان نظرا لقلة الموارد المحلية لمعظم الدول العربية لجاءت الدول إلى الاستدانة لتمويل المشروعات التنموية ، ومع مرور الزمن لفت نظر إلى اهمية المديونة الخارجية ، ولان المديونية عملت على استنزاف نسبة كبيرة من الموارد المحلية وذلك لتزايد مدفوعات خدمة الديون نتيجة لتزايد حجم المديونية الخارجية وبتلاشي كذلك قدر كبير من عوائد الصادرات لخدمة ديونها الخارجية وبالتالي تراجع قدرتها على استيراد المستلزمات اللازمة لتكملة عملية التنمية الاقتصادية مما ادى إلى الاستعانة بالمزيد من القروض للإيفاء بتلك المستلزمات وبالتالي ادت المديونية الخارجية إلى شل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم عملت على تعميق تبعيتها للجهات الدائنة وبالتالي عمقت الدول المدينة تبعيتها تحت وطاءة تفاقم المديونية ،اذ عملت تحت ذلك المفهوم على تعريض حرية القرار السياسي إلى المزيد من الضغوط والتدخل الاجنبي عن طريق التدخل بفرض سياسات وبرامج تزيد من تبعية الدول المدينة للدول المتقدمة .

وانتهت الدراسة ان المبرر الرئيسي للاقتراض هو لسد فجوة الموارد المحلية وان اغلب تلك القروض كانت تمنح بشروط ميسرة في المراحل الاولى وان تزايد الطلب على تلك القروض ادى إلى تفاقم تلك ازمة الامر الذي دعا إلى فرض شروط قاسية من قبل مؤسسات دولية على الدول التي تعاني من المديونية لذلك اذ اوصيت الدراسة لابد ان تعمل الدول ذات المديونية على توسيع قاعدة صادراتها وذلك لان زيادة الصادرات يعد الوسيلة الوحدة للحصول على العملة الصعبة للتخلص ازمة المديونية الخارجية .

٢- دراسة (العركوب ، ٢٠٠٩) الموسومة :

(الانعكاسات المالية للديون الخارجية – حالة دراسية للبلدان النامية مختارة للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٨) : استهدف البحث تحليل ابعاد الانعكاسات المالية التي تخلفها الديون الخارجية على اوضاع الموازنات في بلدان عينة الدراسة (الاردن، المغرب، مصر)واعتمد الباحث على الاسلوب الوصفي المستند على واقع الدراسات النظرية ذات العلاقة والاسلوب الكمي على بعض النماذج القياسية وابرزها تحليل الانحدار بطريقة ols وذلك باخذ حجم المديونية بوصفه متغيراً مستقلاً من بين المتغيرات وعجز الموازنة العامة بوصفه متغيرا تابعا واستنتجت الدراسة إلى ان عدم قدرة الدولة على تدبير الايردات المالية لتدبير امورها ادى بها إلى الاستدانة ومن ثم الوقوع في مازق المديونية الخارجية ولتفادي ذلك لابد من تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي لاستعادة قوة الدولة ومكانها بين الدول .

٣- دراسة (درويش وراضي ، ٢٠٠٩) الموسومة :

(دراسة اثر العولمة على المديونية الخارجية في الاقطار العربية) : استهدفت الدراسة إلى بيان اثر العولمة الاقتصادية على المديونية الخارجية العربية من خلال دراسة الكمية والتي تبين اثر المتغيرات المستقلة والتي من ضمنها العولمة واثرها على المديونية الخارجية العربية وان لزيادة عدد السكان له تاثير واضح على العولمة واعتمد الباحثان على الاسلوب الوصفي التحليلي لبيان واقع العولمة الاقتصادية وواقع الديون الخارجية العربية للفترة (١٩٨٥-١٩٩٩) ، وكذلك اعتمدوا على المنهج الكمي في تحليل تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع الذي هو المديونية الخارجية مع التاكيد على تأثير العولمة على المديونية الخارجية .

وتوصلت الدراسة ان الاستعانة تلك الاقطار لقروض من مؤسسات المالية الدوليةخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لقيام اصلاحات اقتصادية داخلية مثل سياسة الاصلاح الهيكلي وسياسة التثبيت ادى إلى زيادة المديونية الخارجية لتلك الدول الامر الذي ادى إلى عمق خطورة الموقف فعلت على اعادة جدولة ديونها الخارجية مع تلك الموسسات المالية وبذلك فان ظاهرة العولمة تعاني من التحديات الخارجية والداخلية فهي لا تستطيع الاندماج في تيارات العولمة والاستفادة من ايجابياتها مما سيؤدي بالنتيجة إلى عدم مسايرتها للتجارة الخارجية العالمية بسبب عدم تعريف فائض الانتاج وستجد هذه البلدان نفسها في تبعية الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

٤- دراسة (مصطفى ، ٢٠١٠) الموسومة :

(المديونية والزراعة العربية المتضمنات الاقتصادية) : استهدفت الدراسة إلى قياس وتحليل اثر الديون الخارجية في الزراعة العربية واعتمدت الباحثة على الاسلوب التحليلي والقياسي لاثر الديون الخارجية في قطاع الزراعة العربية وتوصلت الباحثة إلى ان القروض لم توضف إلى جوانب انتاجية وبالتالي تقاقمت المديونية الخارجية التي تعد احد اهم الاسباب المؤثرة سلبا على القطاع الزراعي وذلك لعدم الاهتمام بذلك القطاع واهماله ادى به إلى تخلف هذا القطاع ومحدوديته مساهمته في الناتج المحلي للبدان العربية .

٥- دراسة (عبدالهادي، ٢٠١٣) الموسومة :

(الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية – حالة الاردن ١٩٩٠-٢٠١١) : استهدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين المديونية الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١١)، وتعد مشكلة المديونية الخارجية أهم المشاكل التي واجهتها الدول العربية

كغيرها من الدول النامية لاعتبارها مصدرا هاما من مصادر الدخل بالنسبة للدول النامية.باعتباره الأردن أحد هذه الدول، يعتمد بشكل كبير على الديون الخارجية لتمويل الفجوة الادخارية وميزان المدفوعات. اعتماد الباحثان على التحليل القياسي للسلاسل الزمنية .وتوصلت الدراسة إلى نتائج أن هناك أثراً سلبياً للمديونية الخارجية على كل من النمو الاقتصادي، والاستهلاك، والمدخرات المحلية ، الاستثمار والميزان التجاري بشقيه الصادرات والمستوردات وان فاعلية القروض الخارجية في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية تعتمد على كيفية استخدام تلك القروض. وتوصلت ايضا أن هناك علاقة طردية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، وكذلك هناك علاقة عكسية بين خدمة الدين العام الكشف عن العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي وكذلك علاقة عكسية بين خدمة الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي,وأوصت الدراسة إلى ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية ومحاولة التقليل من القروض الخارجية .

٦- دراسة (SAFDARI , MEHERIZI ، ٢٠١١) الموسومة :

(External debt and economic growth in Iran) : استهدفت الدراسة إلى بيان علاقة التوازن بين خمسة متغيرات وعلى المدى الطويل (الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الخاصر، والاستثمارات العامة ، والديون الخارجية والاستيرادات) وكذلك مدى تاثير تلك المتغيرات على بعضها البعض في ايران للفتره (١٩٧٤ – ٢٠٠٧) وقد اعتمد الباحث أنموذج الانحدار الذاتي اذا تم اولا فحص استقرار المتغيرات باستخدام اختبار ديكي فولر، وبعد ذلك اعتمد على اختبار جونسون للنظر في تقارب تلك المتغيرات من بعضها البعض، وتوصلت الدراسة إلى ان للدين الخارجي تاثير سلبي على الناتج المحلي الاجمالي وللاستثمار الخاص و توصلت الدراسة ايضا إلى ان للاستثمار العام والاستثمار الخاص تربطهم علاقة ايجابية .

٧- دراسة (OKE , AJAYI , 2012) الموسومة :

(Effect of External Debt on Economic Growth and Development of Nigeria)

هذه الدراسة تهدف إلى تأثير عبئ الديون الخارجية على سير عملية النمو الاقتصادي والتنمية في نيجيريا واعتمد الباحث على الاسلوب التحليلي القياسي للبيانات و المؤشرات بالاعتماد على تحليل الانحدار المتعدد بطريقة مربعات الصغرى الاعتيادية وبينت الدراسة ان للديون الخارجية تاثير سلبي على الدخل القومي وبالتالي على نصيب الفرد من الدخل، اذ ان ارتفاع نسبة الديون ادى إلى انخفاض

قيمة العملة المحلية ، أن الضطراب وتدهور المعاشي والاقتصادي المستمر للفقراء وتخلي عدد من العاملين عن عملهم كلها عوامل ادت إلى تدهور الاقتصاد النيجيري .

وبينت نتائج التحليل الدراسة أن هناك وجود علاقة إيجابية بين الدخل القومي وعوائد خدمات تسديد الديون وعلاقة ايجابية ايضا بين الدخل القومي وبين الاحتياط الخارجي ، وتوصلت الدراسة إلى ان التزامات خدمة الدين يحب ان لا تزيد عن قيمة القرض نفسه لذا يتوجب استخدام تلك القروض بطريقة تعود على المستثمر عوائد مالية وان هذه العوائد المالية ستقوم بخدمة هذه الديون (الفوائد + الاقساط) .

٨- دراسة (Khan , Prabhakar , AZAM ، ٢٠١٣) الموسومة :

(The Role of External Debt in Economic Growth of Indonesia Blessing or Burden)

تناولت الدراسة واحدة من الاهتمامات الكبيرة بالنسبة للبلدان النامية وهي وضع الديون الخارجية لدولة اندونسيا اذ تعاني مستوى عالٍ من الدين الخارجي من ناحية ومن ناحية اخرى فإن النمو الاقتصادي هو امر حيوي لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للدولة ،هذه الدراسة لبيان تأثير الديون الخارجية على النمو الاقتصادي في إندونيسيا واعتمدت الدراسة على استخدام طريقة المربعات الصغرى لبارامترات التقدير .

وتوصل الباحث ان الدين الخارجي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي خلال الفترة الدراسة . وبالتالي فإن الديون الخارجية ليس نعمة بل عبئا على اندونيسيا وأشارت النتائج إلى أهمية السيطرة على الدين الخارجي سواء أكان دين عام او دين خاص ، فضلا على كيفية إدارة تلك الديون بطريقة فعالية وسليمة .

٩- دراسة (Korkmaz ، 2015) الموسومة :

(The Relationship Between External Debt and Economic Growth in Turkey)

استهدفت الدراسة هناك عوامل ساهمت في تفاهم المديونية الخارجية التركية المرتفعة وهي معدلات الادخار منخفضة وراس مال غير كافي لتمويل المشورعات التنموية ،وبالتالي فإن للديون الخارجية تأثير على النمو الاقتصادي وفي هذا الدراسة اعتماد الباحث على اسلوب var للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٤) لبيان العلاقة بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي وتوصل الباحث ان هناك

تاثيراً ايجابياً للنمو الاقتصادي من الاقتراض الخارجي خلال مدة الدراسة مما يدل على وعي تركيا بمسالة المديونية وكيفية الاستفادة من تلك الديون لدفع عجلة التنمية إلى الامام .

١٠- دراسة (Nesren , Mohamad , Khamis , 2016) الموسومة :

(**External Debt & Economic Growth : Case of Tunisia**) : استهدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير الديون الخارجية التي تقاس من قبل اثنين من المؤشرات التي الديون المستحقة وخدمة الديون بالنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات (على الاستثمار والنمو الاقتصادي في تونس خلال المدة(2011-1961) لمدة ٥١ سنة واعتمد الباحثون استخدام نموذج متجه الانحدار (VAR) واظهرت النتائج على المدى القصير أن الديون المستحقة وخدمة الديون بالنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات لا تسبب النمو الاقتصادي، وأما على المدى الطويل فإن خدمة الدين تضر الاقتصاد التونسي ، وأن مشكلة الاقتصاد التونسي ليست مشكلة الدين في حد ذاته ولكن المشكلة تكمن في ما يتعلق باستخدام هذا الدين، ففي حالة عدم وجود سياسة واضحة، لاستثمار هذه الديون بطريقة صحيحة وتزايد معدل البطالة بين الخريجين اضافة إلى ذلك فإن القصد منه الحصول على حصة كبيرة من الأموال المقترضة لدفع رواتب القطاع العام التي تمثل أكثر من ثلث ميزانية الدولة في السنوات الأخيرة.ان الديون الخارجية لم تعمل على تطوير تلك الرواتب بل تذهب إلى استهلاك السلع المستوردة التي لايمكن ان تنتج محليا .

المبحث الثاني : مبررات التمويل الخارجي

تسعى كل دولة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ، اذ تشير كلمة التمويل إلى ندرة المعروض من رأس المال في دولة ما مقارنةً بالقدر المطلوب منه، لذا تلجأ الدول في ظل عدم كفاية مدخراتها من تحقيق النمو المرغوب إلى الاقتراض الخارجي أمرا لا مفر منه لسد الفجوة القائمة بين الاحتياجات الاستثمارية والمدخرات القومية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية (حريتي ، ٢٠٠٦ ، ٤٠) ، فكلما كان مستوى الادخارات غير كاف بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة زادت الحاجة إلى الاستدانة لتمويل الحجم المطلوب من الاستثمار وهذا يؤدي إلى عدم قدرة إلى الوصول إلى معدل النمو المرغوب للعمل على تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وستكون الدولة لديها ٣ خيارات متاحة وهي (عاتي ، ٢٠١٠ ، ١١ - ١٢) :-

١- تعوق عملية التنمية وذلك عن طريق تحقيق معدل نمو متدن تبعا لما هو متاح من موارد محلية .

٢- صعوبة تحقيق الفائض الاقتصادي في بعض الدول بسبب عدم القدرة على الاستعمال الامثل للموارد من جهة و صعوبة امكانية ترشيد هيمنة طبقات ذات الدخل العالي في ظل سيادة المحاكاة والاستهلاك البذخي .

٣- اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي فعندما يحدد المجتمع معدلا من النمو فان تحقيق هذا الهدف يتطلب معدلا معينا من الاستثمار فاذا كانت الموارد غير كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة فان المجتمع سيلجا إلى مصادر الاقتراض الخارجي (القروض الخارجية ، الاستثمارات الاجنبية، المساعدات) وعلى وفق هذا ثمة إجماع بين اغلب الاقتصاديين على أن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب توافر رؤوس أموال أجنبية كافية للقيام بالاستثمارات المطلوبة بغض النظر عن اختلاف الآراء حول أفضلية أنواع هذه الموارد الأجنبية .

يتوقف العديد من الدول عن تسديد ديونها أو إعادة جدولتها من جهة، ومن جهة ثانية رفعت مؤسسات التمويل الدولية من سقف شروطها وبذلك لم تحقق القروض الخارجية النتائج المرغوبة ،وأن هناك بعض القروض اتجهت على الأغلب إلى حكومات هذه الدول وليس للاستثمار، يعد الاقتراض الخارجي بمثابة محرك للنمو يوثر على تقدم الدولة أو انكماش نشاط معدلات النمو ، وهذا جعل العديد من الدول تفكر بالاهتمام بالوضعية الراهنة للتمويل دليل على وعي بابعاد المشكلة (الحيالي ، ٢٠٠٨ ، ٥٧) .

المبحث الثالث : تحليل واقع اسباب المديونية الخارجية للاقتصاد المصري

تعود المديونية الخارجية لمصر إلى القرن التاسع عشر بعد تعرضها لظروف استدانة صعبة بأسعار فائدة مرتفعة وشروط مجحفة ومع مرور الزمن وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية خرجت مصر منهكة اقتصاديا لان كل مواردها كانت في خدمة تلك الحرب فتدهورت الاوضاع وزادت مشكلة البطالة وتدهورت مستويات المعيشة ولم يتحسن الوضع الاقتصادي وبالتالي من انتقال مصر من بلد دائن إلى مدين.

ساهم الانفتاح الاقتصادي على العالم في زيادة المشكلات الاقتصادية على الاقتصاد المصري (حسون ، ٢٠٠٧ ، ٥٤) عندما نتمعن في الجدول نلاحظ ان حجم المديونية الخارجية المصرية قد

كان متذبذبا عند مقارنة بداية فترة الدراسة مع نهايتها وعند تقسيم مدة الدراسة إلى مدتين فنجد خلال الفترة الاولى (١٩٨٠-١٩٩٧) وعند احتساب معدل الدين بلغ (35140.8) مليون دولار وعملت مصر جاهدة على تقليص حجم هذا الدين فنجحت في ذلك وبين تاثير ذلك في الفترة الثانية من البحث اذ بلغت (33433.0) مليون دولار.

وعند احتساب المعدل في الفترة الاولى لنسب هذا الدين إلى الناتج المحلى الاجمالي وجدناها تساوي(٧٨.٩%) وشهدت انخفاضا واضحا في الفترة الثانية إلى (34.5 %) وذلك بسبب تزايد الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض حجم الدين الخارجي في نفس الوقت.

وفيما يتعلق بنسبة الدين الخارجي إلى اجمالي الصادرات فيتضح من الجدول عند احتساب المعدل في الفترة الاولى نجد انها(418.9 %) بينما حصل تراجع كبير في الفترة الثانية وكانت النسبة تساوي (130.7%) ويرجع ذلك الانخفاض إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الدين الخارجي وبالتالي يتضح قدرة مصر في الفترة الثانية من تسديد ديونها .

جدول (١) يبين اجمالي الدين الخارجي ونسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي واجمالي صادرات السلع والخدمات في مصر للمدة (١٩٨٠ – ٢٠١٤)

المؤشرات / السنوات	إجمالي رصيد الدين الخارجي (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام (٢٠٠٥)	صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام(٢٠٠٥)	نسبة اجمالي الدين الخارجي على الناتج المحلي الاجمالي%	نسبة اجمالي الدين الخارجي على الصادرات%
1980	19130.7	29082.1	6230.5	65.7	307.0
1981	22077.6	30174.4	6138.9	73.1	359.6
1982	27323.1	33163.8	5499.7	82.3	496.8
1983	30212.5	35618.3	6090.4	84.8	496.0
1984	32183.4	37788.0	6463.0	85.1	497.9
1985	36113.4	40282.8	6727.9	89.6	536.7
1986	39868.3	41348.9	6758.4	96.4	589.9
1987	44120.5	42390.7	7187.5	104.0	613.8
1988	46110.2	44637.7	7990.9	103.2	577.0

1989	45638.2	46857.3	9322.8	97.3	489.5
1990	32960.1	49529.0	9988.7	66.5	329.9
1991	32571.8	50063.3	10321.7	65.0	315.5
1992	31137.6	52282.1	11653.5	59.5	267.1
1993	30621.8	53798.7	11801.0	56.9	259.4
1994	32468.7	55936.2	11860.0	58.0	273.7
1995	33443.9	58533.0	13217.1	57.1	253.0
1996	31484.0	61453.1	13444.3	51.2	234.1
1997	29928.8	64827.6	13305.6	46.1	224.9
1998	32272.7	67444.3	12827.6	47.8	251.5
1999	31060.1	71562.0	13996.2	43.4	221.9
2000	29178.4	75403.5	14527.3	38.6	200.8
2001	27282.8	78069.2	15005.4	34.9	181.8
2002	28871.5	79919.8	15870.9	36.1	181.9
2003	29712.6	82472.0	18066.3	36.0	164.4
2004	30759.2	85846.8	22640.0	35.8	135.8
2005	29948.1	89685.7	27213.8	33.3	110.0
2006	30648.5	95823.6	32999.6	31.9	92.8
2007	34235.6	102615.4	40683.5	33.3	84.1
2008	33573.6	109954.7	52416.2	30.5	64.0
2009	35068.0	115106.1	44577.4	30.4	78.6
2010	36541.5	121021.4	43402.6	30.1	84.1
2011	35145.1	123226.2	43787.9	28.5	80.2
2012	39996.7	125927.2	42764.2	31.7	93.5
2013	44444.1	128583.2	45325.0	34.5	98.0
2014	39623.9	131412.0	39729.3	30.1	99.7
معدل الفترةمن ١٩٨٠-١٩٩٧	35140.8			78.9	418.9
معدل الفترة من ١٩٩٨-٢٠١٤	33433.0			34.5	130.7

المصدر: البنك الدولي ، مؤشرات البلدان ، متاح على الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/all

المبحث الرابع : نموذج الدراسة

أولاً : توصيف النموذج :

سوف يتم استخراج النتائج من خلال الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط في عملية التقدير، وذلك باستخدام حزمة البيانات لنظام (Spss22) في عملية التقدير لكونها تقدم كافة التقديرات والاختبارات ولملائمتها مع طبيعة البيانات التي استقيت من النشرات الاحصائية وللمدة (١٩٩١ – ٢٠١٤) ، واتخذت الدالة الشكل التالي :

$$DD = f (EXCH , X , M)$$

حيث أن :

DD = حجم المديونية الخارجية

EXCH = سعر الصرف

X = حجم الصادرات

M = حجم الاستيرادات

ثانياً : تقدير النموذج :

من اجل تقدير اثر المتغيرات المستقلة المشار اليها في الدالة السابقة على المتغير التابع (اجمالي الدين الخارجي)، تم استخدام عدة صيغ للتقدير، ولكن تعد الصيغة نصف اللوغاريتمية للطرف الايسر افضل الصيغ حيث انها اعطت افضل النتائج وفقاً للاختبارات الاقتصادية المتمثلة بالإشارة وحجم المعلمة والاختبارات الاحصائية المتمثلة باختبار معامل التحديد (R^2) واختبار (t) واختبار (F) والاختبار القياسي المتمثل باختبار (داربن – واتسون) (D – W) لمعرفة هل ان النموذج المقدر يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وكانت المعادلة كما يلي:

LNDD= 3.192 + 0.023 EXCH + 0.021 M − 0.020 X

جدول (٢) تقدير المعلمات واختبار (**t**)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.192	.078		40.842	.000
	EXCH	.023	.024	.232	.943	.357
	M	− .021	.006	− 2.631	− 3.671	.002
	X	− .020	.007	− 2.196	−2.987−	.007

يلاحظ من الجدول (٢) عند النظر إلى اختبار (t) يتضح ان اغلب قيم النموذج المقدر كانت معنوية من الناحية الاحصائية ومتفقة مع النظرية الاقتصادية من ناحية الاشارة وتأثيرها على حجم المديونية الخارجية عدا متغير (سعر الصرف) ويمكن توضيح العلاقة على النحو التالي :

١− وجود علاقة طردية ومعنوية بين المديونية الخارجية وحجم الاستيرادات في مصر ، وتعد هذه النتيجة متفقه مع التأثير الاقتصادي للاستيرادات حيث ان زيادة حجم الاستيرادت يؤدي إلى زيادة حجم المديونية وخاصة في مصر؛ لان الزيادة في الاستيرادات تعني خروج العملة الصعبة إلى الخارج مما يؤي إلى تقليل فرص تسديد الديون الخارجية .

٢− وجود علاقة عكسية ومعنوية بين حجم المديونية الخارجية وحجم الصادرات في مصر، وتعد هذه النتيجة متفقه مع التأثير الاقتصادي، حيث ان زيادة حجم الصادرات يؤدي إلى انخفاض حجم المديونية وخاصة لان الزيادة في الصادرات تعني دخول العملة الصعبة إلى البلد وكلما زادت حجم العملة الداخلة إلى الدولة كلما استطاعة الدولة الايفاء بالديون المترتبه عليها في موعدها المحددة.

٣- وجود علاقة غير ومعنوية بين حجم الديون الخارجية وسعر الصرف في مصر، ويمكن تبرير هذه النتيجة إلى ان سعر الصرف في مصر وخلال مدة الدراسة كان يتسم بالارتفاع التدريجي وليس عن طريق قفزات بالاضافة إلى انه لم يشهد اي انخفاض في سعر الصرف بمعنى انه لم تزداد قيمة الجنيه المصري خلال مدة الدراسة ويمكن ان يكون هذا هو السبب في عدم وجود تأثير معنوي لسعر الصرف على حجم المديونية الخارجية.

جدول (**3**) اختبار (**F**)

Model		**Sum of Squares**	**Df**	**Mean Square**	**F**	**Sig.**
1	**Regression**	**.238**	**3**	**.079**	**10.686**	**.000[b]**
	Residual	**.148**	**20**	**.007**		
	Total	**.386**	**23**			

ويبين الجدول (٣) معنوية النموذج المقدر ككل حيث بلغة قيمة (F) المحتسبة (١٠.٦٨٦) وكان النموذج ككل معنوي من الناحية الاحصائية .

جدول (٤)اختبار (R^2) **و** (D – W)

Model	**R**	**R Square**	**Adjusted R Square**	**Std. Error of the Estimate**	**Durbin-Watson**
1	**.785[a]**	**.616**	**.558**	**.08615**	**1.099**

ونلاحظ من جدول (٤) ان قيمة (R^2) قد بلغت (٦١%) وهذا يعني ان (٦١%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (حجم المديونية الخارجية) تفسرها المتغيرات المستقلة في حين ان هناك نسبة (٣٩%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع هي بسبب متغيرات اخرى خارج النموذج تسمى بالمتغيرات العشوائية وهذا يكون في حالة ثبات باقي المتغيرات المستقلة، وبلغت قيمة اختبار

(دربن – واتسون) (١.٠٩) إذ اوضح الاختبار المذكور امكانية عدم وجود الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج العشوائية وان قيمة (d^*) تقع بين القيمتين الجدوليتين (dL, du) في المنطقة الحرجة علماً ان الدراسة لا تشمل حالة التنبؤ (عطيه ، ٢٠٠٤ ، ٤٥٤ – ٤٦٠) .

$$dL < d^* < du \quad \rightarrow \rightarrow \rightarrow \rightarrow \quad 1.407 > 1.099 > 0.881$$

الاستنتاجات :

١– كلما كان مستوى الادخارات الداخلية غير كافٍ بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة ، زادت الحاجة إلى الاستعانة (بالتمويل الخارجي ، المديونية الخارجية) لتمويل الحجم المطلوب من الاستثمار .

٢– كذلك اذا كانت الموارد غير كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة فإن المجتمع سيلجأ إلى مصادر الاقتراض الخارجي .

٣– إن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب توافر رؤوس أموال أجنبية كافية للقيام بالاستثمارات المطلوبة بغض النظر عن اختلاف الآراء حول أفضلية أنواع هذه الموارد الأجنبية .

٤– لوحظ في هذه الفترة الخاصة بدولة مصر أن مؤسسات التمويل الدولية قد رفعت من سقف شروطها ، وبذلك لم تحقق بعض القروض الخارجية لهذه الدولة النتائج المرغوبة .

٥– يعد الاقتراض الخارجي بمثابة محرك للنمو ، وبالتالي يؤثر على تقدم الدولة أو انكماش نشاط معدلات النمو .

٦– من خلال النتائج المستخرجة من النموذج المقدر يتضح وجود علاقة طردية ومعنوية بين المديونية الخارجية وحجم الاستيرادات في مصر ، وهذه النتيجة تتفق مع التأثير الاقتصادي للاستيرادات ، حيث ان زيادة حجم الاستيرادت يؤدي إلى زيادة حجم المديونية وخاصة في مصر لان الزيادة في الاستيرادات تعني خروج العملة الصعبة إلى الخارج مما يؤدي إلى تقليل فرص تسديد الديون الخارجية .

٨– كذلك من خلال النتائج المستخرجة من النموذج المقدر يتضح وجود علاقة عكسية ومعنوية بين حجم المديونية الخارجية وحجم الصادرات في مصر، وهذه النتيجة ايضاً تتفق مع التأثير الاقتصادي

للصادرات ، حيث ان زيادة حجم الصادرات يؤدي إلى انخفاض حجم المديونية وخاصة لان الزيادة في الصادرات تعني دخول العملة الصعبة إلى البلد وكلما زادت حجم العملة الداخلة إلى الدولة كلما استطاعت الدولة الايفاء بالديون المترتبه عليها في موعدها المحددة .

المصادر :

- أولاً : الانترنت :

١- البنك الدولي،مؤشرات البلدان،متاح على الموقع :
http://data.albankaldawli.org/indicator/all

- ثانياً : الرسائل والاطاريح :

١- حريتي، فضيلة جنوحات، ٢٠٠٦، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

٢- حسون، أياد كاظم،٢٠٠٧، مشكلة المديونية الخارجية لبلدان عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة(١٩٨٥-٢٠٠٤)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٣- الحيالي، ياسمين هلال إدريس، ٢٠٠٨، علاقة الاستثمار الأجنبي مع بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة(١٩٩٥-٢٠٠٥)، تركيا ومصر أنموذج، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٤- عاتي، محمد عبد الزهرة، ٢٠١٠، مصادر التمويل الخارجية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية مع إشارة خاصة إلى العراق، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

ثالثاً : المجلات والدوريات :

١- حمادي،طه يونس،٢٠٠٦،المديونية الخارجية لبعض الدول العربية ودورها في صنع القرار السياسي للمدة(١٩٨٥-٢٠٠٥) مجلة مركز الدراسات العربية،المجلد ٦٩، كلية الادارة والاقتصاد،جامعة الموصل.

٢- درويش ،ماهر صبري ،محمد، راضي،٢٠٠٩ ،دراسة اثر العولمة على المديونية الخارجية في الأقطار العربية ،مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ٢٧،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.

٣- عبدالهادي،سامر علي،٢٠١٣، الاثار الاقتصادية للمديونية الخارجية حالة الاردن ١٩٩٠-٢٠١١ ،المؤتمر العلمي الدولي التاسع ،الوضع الاقتصادي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء،الاردن.

٤- العركوب ، هشام محمد، ٢٠١٠، الانعكاسات المالية للديون الخارجية – حالة دراسية لبلدان نامية مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٨)، مركز الدراسات الإقليمية ، الإصدار ٢٠، جامعة الموصل.

٥- مصطفى، ايمان مصطفى رشاد،٢٠١٠،المديونية والزراعة العربية متظمنات اقتصادية، مجلة تنمية الرافدين،العدد ١٠٠ ،المجلد٣٢، كلية الادراة والاقصاد،جامعة الموصل.

- رابعاً : المصادر الاجنبية :

1- OJO OKE MICHAEL AND BOBOYE, AJAYI LAWRENCE , Effect of External Debt on Economic Growth and Development of Nigeri, International Journal of Business and Social Science , Vol. 3 No. 12, 2012

2- Safdari Mehdi AND , Mehrizi Masoud Abouie, External debt and economic growth in Iran, Journal of Economics and International Finance, Vol 3 NO5 ,2011, Ekiti State University, Nigeria

3-Muhammad, AND OTHERS, The Role of External Debt in Economic Growth of Indonesia –A Blessing or Burden,

World Applied Sciences Journal VOL25 NO8.2013.

4-KORKMAZ, SUNA, The Relationship Between External Debt and Economic Growth in Turkey, Proceedings of the Second European Academic Research Conference on Global Business, 3-5 July, 2015.

5-Khamis,zaghdoudi,mohamad, mezni, Nesrine ,Djebali, Between External Debt and Economic Growth: case of Tunisia , International Journal of Economic and Finance, Vol 8,NO6,2016.